تداعيات الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد الجزائري

أ. قانه زكي
جامعة محمد بوقرة- بومرداس

الملخـــص:

مع ظهور أزمة الرهن العقاري الأمريكية بكل أبعادها وإفلاس بنك ليمان براذرز رابع أكبر بنك استثماري في الولايات المتحدة الأمريكية في 15 سبتمبر 2008 ظهر تماما العلاقة الوطيدة والقوية بين تعثر العملاء و تعثر البنوك ودخولها في أزمة سيولة فإفلاس ولأن الاقتصاد الأمريكي يمثل ثلث الاقتصاد العالمي، ويؤثر مباشرة على أكثر من خمسين اقتصاد في العالم فقد تحولت الأزمة الأمريكية للرهن العقاري إلى أزمة مالية عالمية ثم تحولت بسرعة إلى أزمة اقتصادية عالمية كانت آثارها حادة على دول العالم وبأخص الدول المتقدمة، وطالت تداعياتها العديد من قطاعات الاقتصادية فأدت إلى إفلاس العديد من شركات وبنوك، وانهيار البورصات، وتذبذب أسعار العملات والذهب، وانخفاض أسعار البترول، تدهور التجارة الدولية، وارتفاع معدلات البطالة، وظهور حالات الركود وبوادر الكساد، وقد أجمع الكثيرون على أنها أزمة القرن واحد والعشرون على الإطلاق، وجسدت في الأذهان الكثيرين شبح الكساد العالمي الكبير لسنة 1929.

ورغم كل هذا بقيت الآثار الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد الجزائري محدودة نسبيا بفعل توفر الجزائر على احتياطات الصرف كبيرة، والتي تمكنها من تغطية ثلاث سنوات من الواردات، وحذر في توظيفها على شكل سندات الخزينة وليس أسهم وسندات في الأسواق المالي، والتسديد المسبق للمديونية الخارجية، وتوفر الجزائر على فوائض المالية معتبرة في صندوق ضبط الإيرادات والتي قدرت مع نهاية سنة 2008 ب4000 مليار دج، والتي بإمكانها امتصاص عجز ميزانيات لمدة لا تقل عن سنتين، وتوفير سيولة كبيرة لدى البنوك الجزائرية، بإضافة إلى عدم وجود الارتباط قوي بين النظام المالي والمصرفي الجزائري والأسواق والمؤسسات المالية العالمية، إلا أن الاستمرار الأزمة المالية العالمية واستمرار ركود الاقتصاد العالمي ستكون له آثار سلبية على الاقتصاد الجزائر وبرامج التنمية التي تقوم بها منذ2001، إن لم تتخذ الدولة إجراءات وتدابير ملائمة للابتعاد أكثر من

الآثار الضارة لهذه الأزمة.

تمهيد:

اندلعت أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية بداية العام 2007 حيث كان هناك ندرة في السيولة في أسواق الائتمان والأجهزة المصرفية العالمية، إلى جانب الانكماش قطاع العقارات في أمريكا، وانتشار ممارسات مرتفعة مخاطرة في الإقراض والاقتراض، وقد ظهرت الأزمة في صورتها الحالية عندما انفجرت فقاعة سوق عقارات، وأدى تفاقم الأزمة وتوقف محدودي الدخل عن سداد إلى اضطرار الشركات والبنوك إلى محاولة بيع العقارات محل النزاع، والتي رفض ساكنوها الخروج منها فعجزت قيمة العقار عن تغطية التزامات أيا من البنوك أو الشركات العقار أو التأمين، مما أثر على سندات فطالب المستثمرون بحقوقهم عند شركات التأمين، فأعلنت أكبر شركة تأمين في العالم آيه أي جي عدم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها تجاه 64 مليون عميل تقريبا، ولحق بها كثير من المؤسسات المالية الأمريكية مثل مورجان ستانلي وجد لدمان ساكس، وفي 15 سبتمبر 2008 أعلن بنك ليمان برارذز إفلاسه. وقدرت خسائر المؤسسات المالية حول العالم في يوليو 2008 بما يقرب من 435 مليار دولار، وشهدت البورصات في أوت 2007 تدهورا شديدا أمام مخاطر اتساع الأزمة وتدخلت البنوك المركزية لدعم سوق السيولة.

هذه الأزمة ما لبثت أن ظهرت آثارها بأن شهد الاقتصاد الأمريكي انكماشا ملحوظا على مدار العام 2008، ظهرت جلية في ارتفاع معدل البطالة، وقد انعكست هذه الصورة السلبية على سوق الأوراق المالية في صورة انخفاضات حادة في أسعار الأسهم والسندات، وامتد أثر الأزمة المالية بطبيعة الحال ليشمل الدول الأخرى وعلى رأسها الدول المتقدمة. هذه التداعيات دفعتني نحو التطرق إلى هذا الموضوع في هذا التوقيت الذي يحمل مخاطرة شديدة حيث أن الأزمة لازالت مستمرة وقد تستمر بكل آثارها المباشرة وغير المباشرة حسب ما تشير إليه توقعات بعض الخبراء إلى غاية سنة 2013، ولتشخيص تداعيات الأزمة على الاقتصاد الجزائري يمكننا القول بأن أثارها تتحدد شأنها في ذلك شأن الدول النامية وبالأخص النفطية، بدرجة وكيفية اندماجها في الاقتصاد العالمي، حسب القنوات المالية والتجارية الناقلة للأزمة ومن بينها: حجم التراجع الحاصل في سعر برميل البترول، وقيمة عملات احتياطات الصرف، حجم التقلبات في أسعار الفائدة على الذمم والديون الخارجية،

وأسعار السلع والخدمات المستوردة، وأخيرا أشكال توظيف واستثمار احتياطي الصرف. وكثيرة هي تصريحات الرسمية، والتي مضمونها، أن ليس للجزائر علاقات مع الأسواق المالية العالمية، ما يجعلها بمنأى عن الأزمة المالية العالمية، وهذا صحيح في المدى القصير، فالمنظومة المالية الجزائرية ليست معرضة للإفلاس، ولا للتعثر المالي الائتماني في أدائها بسبب انعدام اندماجها في النظام المالي العالمي، لا لسبب آخر، إلا أن الأمور لا يجب أن تحصر في جانبها المالي فقط، بل يجب أن تأخذ في إطار اقتصادي ككل. مما سبق يمكن طرح التساؤل التالي: ماهي الآثار المترتبة من الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد الجزائري؟.

أولا: الأثر على التوازنات الاقتصادية الكلية

1-الأثر على التوازنات الاقتصادية الخارجية

التجارة الخارجية: عرفت عائدات الجزائر خلال الثلاثي الأول لسنة 2009 تراجعا محسوسا بفعل تناقص مستوى الطلب العالمي على البترول الراجع إلى دخول اقتصاديات الدول المتقدمة في ركود الاقتصادي وانخفاض مستوى النمو في كل من الهند والصين بسبب الأزمة المالية العالمية، حيث قدر الانخفاض مقارنة بسنة 2008 بما لا يقل عن 42.07٪[1]، وقد بلغت الصادرات ما قيمته 10.74 مليار دولار مقابل 18.554 مليار دولار خلال سنة 2008[2]، وهو مستوى أقل من ذلك المحقق خلال الثلاثي الأول سنتي2007 و2006 على التوالي 12.200 مليار دولار و13.55 مليار دولار، ويبين هذا التراجع الكبير مدى تأثير تراجع أسعار المحروقات على التوازنات التجارية والاقتصادية لبلد يعتمد أساسا على مداخيل المحروقات، ونلاحظ بأن الفائض التجاري عرف انخفاضا كبيرا بأكثر من 8.5 مليار دولار، إذ قدر ب 1.32 مليار دولار مقابل 9.99 مليار دولار سنة 2008 ويبقى بعيدا أيضا عن مستوى الذي بلغ 8.3 مليار دولار سنتي 2007 و2006 أين قارب 6.325 مليار دولار، ونفس الأمر يلاحظ من خلال نسبة التغطية للواردات بالصادرات حيث بلغت 114٪ سنة 2009 مقابل 217٪ سنة 2008 أي في حدود النصف، وهي نسبة أقل من ذلك المحقق في السنوات 2005 و2006 و2007 على التوالي 218٪ و255٪ و226٪، مما يؤدى إلى تسجيل الجزائر فائض ضعيف في سنة 2009 بعدما حققت فوائض معتبرة خلال الفترة السابقة منذ سنة 2000[3]. وبالمقابل واصلت الواردات ارتفاعها حيث بلغت 9.420 مليار دولار في

الثلاثي الأول لسنة 2009 مقابل 8.558 مليار دولار خلال نفس الفترة من سنة 2008، أي بنسبة زيادة تصل إلى 10.7 ٪[4]، وهي نسبة نمو مماثلة طيلة الفترة الممتدة 2007/2005.

إن الأزمة المالية العالمية بتحولها إلى حالة من الركود الاقتصادي في الدول المتقدمة أدت إلى انخفاض العديد من المنتجات وبأخص الزراعية والمواد الأولية في الأسواق الدولية لم ينعكس في السوق الجزائرية، بسبب لجوء الحكومة إلى تخفيض قيمة الدينار للتأثير على الواردات ومن ثم الإبقاء على فاتورة الاستيراد على الأقل عند مستواها السابق، وحفاظا على احتياطي البلد من العملات الصعبة، وقد عرفت سنتي 2007 و2008 ارتفاعا شديدا في الواردات بعد الارتفاع الطفيف المسجل سنة 2006 على التوالي37.7 ٪، 28.70 ٪ وبعد أن سجلت أربع فوائض تجارية قياسية متتالية منذ 2004، عرف الرصيد التجاري تراجعا كبيرا خلال سنة 2009 [5] بسبب الأزمة المالية العالمية، ولا يمكن لهذا الفائض الطفيف من تعويض النقص الناتج عن التحويلات المعتبرة للعملات التي ترسلها الشركات الأجنبية إلى بلدانها.

-المديونية الخارجية: تشهد الديون الخارجية على المدين المتوسط والطويل انخفاضا كبيرا منذ سنة 2004، حيث تراجعت خلال السنوات 2004 و2005 و2006 على التوالي 21.4 مليار، 16.4 مليار دولار، 5.06 مليار دولار لتصل سنة 2007 ما قيمته 4.89 مليار دولار لتصبح ما نهاية سنة 2009 ما قيمته 400 مليون دولار فقط[6]، ويعود هذا الانخفاض الكبير في الديون الخارجية إلى سياسة تسريع تسديد الديون الخارجية التي باشرتها الجزائر منذ سنة 2004، وتعتبر سنة 2006 سنة حاسمة في هذه السياسة. وبهذه الخطوة الكبيرة تكون الجزائر قد خففت إلى حد كبير من مديونيتها الخارجية التي شكلت عبء كبير على الاقتصاد بحيث تم تسديد ما قيمته 117.9 مليار دولار على مدار 20 سنة (1985-2006) منها 84 مليار دولار تمثل فوائد للديون، وقد تم تسديد 16.7 مليار دولار منذ سنة 2004 إلي غاية نهاية سنة 2006، لينخفض إجمالي الديون الخارجية الذي كان يقدر في فيفري من سنة 2006 ب 15.5 مليار دولار الى أقل من 5 مليار دولار في نهاية 2007، أي 3.6 ٪ من ناتج الداخلي الإجمالي مقابل 25.2 ٪ سنة 2004، وقد كان للتسديد المسبق للديون انعكاسات جد ايجابية على السيولة المالية للجزائر، كما سمح بتجنب خيارات السياسة الاقتصادية للتأثيرات الخارجية, وبأخص مع ظهور الأزمة المالية العالمية.

-احتياطات الصرف: عرفت احتياطات الصرف ارتفاعات قياسية طيلة فترة 2008/2005 بسبب ارتفاع المستمر في مداخيل صادرات المحروقات الراجع إلى ارتفاع الكبير في أسعار المحروقات فقد بلغت احتياطات الصرف الجزائرية ما قيمته143.1 مليار دولار مع نهاية سنة 2008 مقابل 110.18 مليار دولار في سنة 2007 بعدما كانت في سنتي 2005 و2006 على التوالي ما قيمته 56.18 مليار دولار، 77.78 مليار دولار، ويتضح من خلال هذه الأرقام أن احتياطات الصرف زادت بحوالي مرتين ونصف أي أكثر من 80 مليار دولار خلال ثلاث سنة فقط، وكان أكثر ارتفاع في سنة 2007 حيث في غضون سنة واحدة ارتفعت احتياطات الصرف بأكثر من 32.18 مليار مسجلة ارتفاعا قدره 42٪[7]. ويمثل مستوى احتياطات الصرف لسنة 2008، ما قيمته 36 شهرا من استيراد سلع وخدمات حسب وتيرة حجم الواردات لنفس السنة[8]. ولقد كانت للأزمة المالية العالمية انعكاسات مالية على الجزائر، إذ شهدت إيراداتها من العملات الصعبة تقلص معتبرا، فبعدما كانت الزيادة في الاحتياطات بين سنتي 2008/2007 تقدر 32.18 مليار، لم تكن الزيادة في الاحتياطات الصرف بين سنتي 2009/2008 سوى 3.6 مليار دولار، حيث قدرت الاحتياطات الصرف مع نهاية سنة 2009 بحوالي146.7 مليار دولار[9]، وازداد الوضع خطورة في ظل انخفاض معدل صرف الدولار باعتباره عملة تسعير البترول، في الوقت كان فاتورة الواردات تسدد بعملة الأورو المتصعد. ولقد تم توظيف 90٪ من هذه الاحتياطات في الخارج، 55٪ منها على شكل سندات الخزينة الأمريكية أي ما يعادل 43 مليار دولار، 15٪ على شكل سندات الخزينة الأوروبية واليابانية ذات السمعة الجيدة ومعدل فائدة يقارب 4٪، والباقي مودع لدى بنوك كبيرة عالية السمعة[10]، واتبع بنك الجزائر في تسييره لاحتياطات الصرف مبدأ تدنية المخاطرة مع توفير السيولة من خلال ضمان استرجاع الأموال بأقل خطورة ممكنة في أسرع وقت ممكن من أجل تمويل ما يجب تمويله، هذا التسيير الحذر مكن الأموال الجزائرية من تفادي المغامرة، ولكن في الوقت نفسه فوت على الجزائر فرصا للحصول على إيرادات مالية تقدر بالملايير، ففوائد سندات الخزينة هي أقل بكثير من فوائد التي يمكن أن تعود من توظيف تلك الأموال عبر صناديق السيادية وذلك بشراء أسهم وسندات المؤسسات المالية العالمية الكبيرة[11]. ومن ناحية أخرى هناك من يرى بأن توظيف غالبية الأموال على شكل سندات الخزينة يلحق ضررا بتلك الأصول كذلك ففي ظل سعر الصرف

الحالي بين الدولار والأورو وارتفاع معدل التضخم في الولايات المتحدة فان 43 مليار دولار الجزائرية المودعة سوف تفقد الكثير من قيمتها في المستقبل، وهكذا تجد الجزائر نفسها متأثرة بالأزمة المالية العالمية[12]. إلا أن الجزائر لازالت تحتفظ بوضعية مالية خارجية ميسورة بفضل الاحتياطي الدولي المعتبر والمقدر ب 146.7 مليار دولار وذلك رغم الانخفاض الشديد في الرصيد الجاري المختل من جراء هبوط أسعار البترول وارتفاع مستوى الواردات.

2-الأثر على التوازنات الاقتصادية الداخلية

-الميزانية العامة والتمويل: شكلت النفقات العمومية ونفقات التجهيز (تتعدى 155 مليار دولار) بشكل خاص المحرك الرئيسي للنمو خلال الفترة الممتدة بين 2005 و2008، وقد تزيدت نفقات التجهيز بنسبة 80 ٪ خلال هذه الفترة، مؤكدة التخصيص الكبير للموارد من طرف الاقتصاد، ويجدر التذكير بأن ميزانية التجهيز انتقلت من 263 مليار دج في سنة 1998 الى 669 مليار دج في سنة 2003 لتصل الى 2598 مليار دج في سنة 2009 أي بارتفاع قدره عشرة أضعاف في ظرف عقد من الزمن[13]، كما ارتفعت الموارد العادية بنسبة 21 ٪ خلال الفترة الممتدة بين 2005 و2008، مقابل وتيرة أكثر ارتفاعا بالنسبة لنفقات التسيير التي استمر ارتفاعها خلال نفس الفترة ب 37 ٪، بذلك تكون النسبة الإجمالية لنمو نفقات التسيير أكبر.

يتضمن قانون المالية 2009 زيادة ملموسة في ميزانية الدولة لا سيما في المجالات الخاصة بالتجهيز والتسيير، وتبلغ نفقات الميزانية في مجملها 5.474 مليار دج أي زيادة بنسبة 12٪ مقارنة بسنة 2008 (4.882 مليار دج) مع ناتج ميزانية بعجز يفوق 2400 مليار دج أي 20.5٪ من الناتج المحلي الخام الذي سيتم تمويله بواسطة صندوق ضبط الإيرادات[14]، أما فيما يخص مداخيل الميزانية فتقدر ب2786 مليار دج أي زيادة بنسبة 10 ٪ مقارنة بسنة 2008، ومن حيث البنية فان الميزانية العمومية لسنة 2009 تبقى تشكو هيمنة ضرائب نفطية مرتفعة رغم أن مستواها من شأنه أن يتراجع بنسبة 47٪[15].

إن المحيط الاقتصادي الدولي الذي أصبح غير مستقر منذ الأزمة المالية يجعل قضية نجاعة الأموال العمومية قضية ذات أولوية أكثر من وقت مضي، حيث تشير المعطيات عن الميزانية في السداسي الأول من سنة 2009 إلى إيرادات ضعيفة سجلت تراجعا معتبرا

قدر21٪ مقارنة بنفس الفترة من سنة 2008، إن التراجع الذي قدر بنسبة أكثر 35٪ في ضرائب النفط حتي يونيو 2009 عوضت جزئيا بالضريبة العادية التي بلغت زيادة في نسبة 20٪ خلال 11 شهرا 2009، كما قدرت نفقات الميزانية خلال السداسي الأول من سنة 2009 ب 2160 مليار دج أي بزيادة 9.5٪ مقارنة بنفس الفترة من سنة 2008[16]، ويهدف ذلك إلى الاحتفاظ بالوتيرة السريعة في استكمال انجاز برامج الاستثمار، إذ زادت النفقات الجارية بنسبة 13.7٪ ونفقات التجهيز بنسبة 4.7٪، وعليه تجدر الإشارة إلى أن مستوى العجز الإجمالي في الخزينة يبقى ممكن التحمل في النصف الأول من سنة 2009 والمقدر ب228,7 مليار دولار، بفضل الأموال المتوفرة لدى صندوق ضبط الإيرادات التي بلغت أكثر من 4280 مليار دج مع نهاية يونيو 2009 أي ما نسبته 40 ٪ من الناتج الداخلي الخام لسنة 2008، وتعتبر هذه قدرة معتبرة على التمويل الذاتي قد تمكن من تغطية سنتين من نفقات التجهيز على وتيرة سنة 2008، كما صرح الوزير الأول بأن الجزائر بإمكانها أن تقاوم لمدة 5 سنوات، حتى وان انخفضت أسعار النفط إلى أقل من 37 دولار، وهو سعر المرجعي الذي حددت الميزانية سنة 2009.

-الوضع النقدي والمصرفي: انتقل القطاع المصرفي في الجزائر من 6 بنوك عمومية إلى 25 بنكا ومؤسسة مالية معتمدة في نهاية سنة 2008 وتم تحويل بنك التنمية إلى صندوق الوطني للتنمية الذي يمول النشاطات الاقتصادية المنتجة الوطنية. إن الهدف الرامي إلى تحسين الوساطة المالية الذي ينعكس في الزيادة المنتظمة للموارد والتخصصات الموجهة للبنوك التي قدرت ب28.5٪ سنة 2007 مقابل 18.8٪ و9.4٪ لسنتي 2006 و2005 على التوالي قد هيمن على سياسة إصلاح القطاع المصرفي، وبالأخص منذ تحسن سياق الاقتصاد الكلي، كما سجلت القروض الموجهة للاقتصاد بدورها ارتفاعا ملموسا خلال سنة 2007، حيث بلغت 2298.6 مليار دج ،أي بنمو قدره 15.22٪، ويعتبر هذا المستوى أقل انخفاضا عن المستوى المحقق سنتي 2006 و2005 على التوالي 12.16٪، 15.94٪، وعلى الرغم من هذا التحسن، يستمر ضعف الوساطة المالية في هذا المجال الذي يتجلى في انخفاض نسبة القروض على الناتج الداخلي الإجمالي، التي تراجعت من 23.46٪ و22.49٪ لسنتي 2007 و2006 مقابل 25 ٪ سنة 2004.

إلا أن تأثير الأزمة المالية العالمية على الوضع النقدي والمصرفي كان ضئيل حيث أن القروض المخصصة سجلت ارتفاعا نسبته 7.4٪ خلال السداسي الأول سنة 2009، وارتفعت القروض المخصصة للقطاع العمومي بنسبة 9.2٪ بينما بلغت نسبة الممنوحة للقطاع الخاص 6.7٪، واحتفظت القروض المتوسطة والطويلة المدى بأهميتها في اختيار التمويل المصرفي للاستثمارات بنسبة 58٪ من مجموع القروض مقابل 54.5٪ سنة 2008، وارتفعت القروض المتوسطة المدى بنسبة 12.9٪ مقابل انخفض نسبته 2.2٪ بالنسبة للقروض القصيرة المدى.

إن التعديل الذي أدخل على القانون المتعلق بالنقد والقرض في سنة 2009 والذي يرمي إلى إشراك البنوك ب25٪ في رأسمال الشركات يعتبر إجراء آخر من شأن تحسين تمويل ومحيط المؤسسات الاقتصادية[17].

إن الأحكام الجديدة المتخذة في إطار قانون المالية التكميلي لسنة 2009 من شأن أن تسهل تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تمارس في الدائرة الإنتاجية[18]، وجاءت كذلك إجراءات جديدة من بنك الجزائر تدعم أدوات الاستقرار المالي بغية حماية النظام المصرفي من آثار الأزمة المالية. إن عصرنة آليات إعادة التمويل وضمان القروض والاستثمار، وإنشاء شركات رأسمال–استثماري، وتطبيق سياسة توريق الديون، عوامل ستسمح بالتطور التدريجي لسوق الرساميل، إضافة إلى أن عصرنة وتطوير أسواق البورصة والرهن والسندات هي في طريق التجسيد وتثبت ذلك النتائج الايجابية المحققة في هذا الميدان[19]:

–سوق مكثفة للسندات (28 سندا لمبلغ إجمالي للإصدارات غير المستحقة بقيمة 161.2 مليار دج في نهاية سنة 2007 بنسبة 1.7 ٪ من الناتج الداخلي الإجمالي).

–الازدهار كبير لسوق قيم الخزينة.

–تطور سوق القرض العقاري (الذي يدل عليه مستوى إعادة التمويل الرهني خلال سنوات 2005–2007).بالنسبة لبورصة الجزائر فان وضعها الحالي لا يسمح لها بدخول في الأسواق العالمية، ومن ثم فمن هذا الجانب لا يمكن للأزمة المالية العالمية أن تؤثر عليها.

-التضخم: سمحت السياسة النقدية المطبقة خلال الفترة الممتدة 2008/2005 والرامية الى التحكم في التضخم باحتواء التوسع المتفاقم للتدفقات النقدية والحد من انعكاساتها على

الأسعار وقد كان معدل المتوسط للتضخم طيلة هذا الفترة 2.8٪، ويعتبر ارتفاع التضخم خلال سنتي 2007 و2008 على التوالي 3٪ و3.4٪ بنسبة تفوق بقليل من النسبة المحققة في سنة 2005 التي كانت 2.6٪، ضمن سياق متسم بالانخفاض الشديد لقيمة الدينار، والاستمرار القوي لعوامل التفاقم (ارتفاع الأجور بداية من السداسي الثاني من سنة 2006 وارتفاع المستمر في ميزانية الاستثمارات العمومية)، نتيجة ايجابية أمام عرض إجمالي أقل مرونة مما يعني أن الحركية النقدية في الجزائر تدفع نحو حركية حقيقية فيما يخص مكافحة التضخم، وبسبب هذه السياسة النقدية الرشيدة لم تكون للأزمة المالية تأثير يذكر على مستوى التضخم، بل تم ملاحظة تراجع طفيف للكتلة النقدية بنسبة 1.13٪ خلال السداسي الأول من سنة 2009، مما سمح بتحكم أكثر في التضخم[20].

ثانيا: الأثر على تطورات القطاعات الإنتاجية

سجل الناتج الداخلي الخام نموا ب3.9٪ في سنة 2008 مقابل 3٪ في سنة 2007 بعدم كان في سنة 2005 ما نسبته5.1٪، وبلغت نسبة النمو خارج المحروقات 4.7 ٪، 5.6 ٪، 6.3٪، على التوالي خلال سنوات 2005، 2007،2006، وقد ساهم في تحقيق هذا النمو، قطاعات الخدمات والأشغال العمومية والبناء والفلاحة. إن الأثر المسلط على الاقتصاد الحقيقي من جراء الأزمة المالية العالمية لم يفتأ يثير إعادة تعديلات في مستويات النمو لدى معظم دول العالم ولم تكن الجزائر استثناءا لهذا إذ أنها أعلنت عن تعديل طفيف في معدل نموها الاقتصادي لسنة 2009 بنسبة 3.8٪ مستخرج أساسا من نمو خارج المحروقات بنسبة 11٪، لا زال يستند هذا النمو إلى النفقات العمومية وقطاعات الخدمات والأشغال العمومية والبناء والفلاحة والسكن.

1-الأثر على النشاط الصناعي: بلغت نسبة النمو الإجمالية للقطاع 0.8 ٪ سنة 2007، وانخفضت أغلب الفروع الصناعية خلال الفترة المعينة باستثناء مواد البناء، حيث سجلت الصناعات المصنعة انخفاضا أقصى قدر ب6.5٪ سنة 2007. وتعود النتائج السلبية للقطاع العمومي الى ما يلي[21]:

-سوء التنظيم المتوارث عن نظام التسيير السابق (حال الشركة الوطنية للعربات الصناعية ومؤسسة العتاد الفلاحي والمؤسسة الوطنية للأشغال العمومية....)

-قدم الأجهزة التكنولوجية وانقطاع استثمارات إعادة التأهيل منذ قرابة عقد من الزمن تحسبا لخوصصة المؤسسات العمومية الاقتصادية، ويبدو أن المسعى الاستراتيجي المنتهج قد فضل اللجوء الى القطاع الخاص باعتباره العامل الرئيسي للتنمية الوطنية.

-الخوصصة المكثفة للمؤسسة العمومية الاقتصادية التي أدت إلى تلاشي جهود الإصلاح، حيث كشفت الحصيلة لعمليات الخوصصة التي قدمتها وزارة القطاع عن 417 عملية خوصصة من بين 543 عملية سمح بها مجلس مساهمات الدولة بمختلف أشكال الخوصصة، خلال الفترة الممتدة بين 2003 و2007[22].

وفي ظل الأزمة العالمية سجل الإنتاج الصناعي للقطاع العمومي تحسنا مند سنة 2008، إذ أنه حقق نموا نسبته 3.5٪ إلى غاية نوفمبر 2009 واستقر أثناء السداسي الأول من سنة 2009 بمؤشر 5.1٪ في قطاع الصناعات خارج المحروقات، وأما فيما يخص مواد البناء فقد عرف السوق تزويدا مكثفا لاسيما بالنسبة للاسمنت الذي سجل طلبا هائلا من جراء تسريع وتيرة أشغال انجاز البرنامج التنمية.

2-الأثر على مستوى قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: اعتبرت السلطات العمومية تطوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية محورين أساسيين لتنويع الاقتصاد، حيث تعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة موجها للنمو خارج المحروقات وموجها أيضا لخلق مناصب الشغل، ويتمثل الهدف الذي حدده برنامج الحكومة في إنشاء 100.000 مؤسسة صغيرة ومتوسطة جديدة واستحدث 510.000 منصب شغل على مستوى الصناعات التقليدية في أفق 2010، حيث ارتفع عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سنة 2007 الى 294.612 مؤسسة، ولا يمثل القطاع العمومي الذي يضم 666 مؤسسة سوى 0.3٪ من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بسبب الخوصصة، ولا يزال عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لكل 1000 نسمة قليل جدا، أما في أوروبا فيتراوح من 18 الى 77 حسب البلدان، وحسب دراسة قام بها القطاع، يجب إنشاء 365.955 مؤسسة استنادا الى نسبة السكان خلال سنة 2006، لبلوغ عتبة 19 مؤسسة صغيرة ومتوسطة لكل 1000 نسمة[23].

وبرغم من ظهور الأزمة المالية العالمية إلا أن عدد المؤسسات المتوسطة والصغيرة واصل في ارتفاع، فحسب إحصائيات المركز الوطني للسجل التجاري، فان المؤسسات المنشأة قد بلغ 90755 وحدة خلال السداسي الأول 2009، ويشار أنه تم شطب ما يقارب 38489 وحدة

لأسباب الانقطاع عن النشاط، وعلى العموم فان التسجيلات على مستوى المركز (شخصية عمومية ومادية) خلال السداسي الأول 2009 ارتفعت إلى 160935 أي بزيادة تقدر ب8.8٪ مقارنة بنفس الفترة لسنة 2008[24]. ويبين آخر إحصاء للنشاط وجود 408753 مؤسسة صغيرة ومتوسطة إلى غاية نهاية سبتمبر، والتي تشغل ما لا قل عن 1.3 مليون شخص، إن هذه المؤسسات تشكل 99٪ من إجمالي المؤسسات النشطة في الجزائر وتساهم بنسبة 55٪ من الإنتاج الوطني الإجمالي خارج المحروقات، ومن جهة أخرى فان عدد التجار الأجنبيين انتقل من 6454 سنة 2008 إلى 7108 إلى غاية 30 جوان 2009 أي بزيادة تقدر ب 10.13٪[25].

3-الأثر على النشاط الفلاحي: لقد سجل القطاع الفلاحي خلال السنوات الأخيرة نموا متزايدا حيث بلغ سنة 2007 ما نسبته 5٪، وبعدما كان في سنتي 2005 و2006 على التوالي ما نسبته 1.9٪ و4.9٪. لقد باشرت الحكومة منذ سنة 2000 ببرنامج وطني لتنمية الفلاحة ترمي من خلاله إلى ضمان الأمن الغذائي للبلد وترقية المداخيل والشغل في الوسط الريفي والتسيير الدائم للموارد الطبيعية الهشة (الموارد التربة والمائية) حيث تم تخصيص 360 مليار دج من المبلغ المكرس للبرنامج التكميلي لدعم الإنعاش الاقتصادي 2005-2009 للفلاحة والتنمية الريفية. كما سمح المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية برفع قدرات زراعة الأشجار، إذ أنه خلال الفترة الممتدة بين 1999 و2006 تضاعفت هذه القدرات من 517.000 هكتار إلى قرابة مليون هكتار، ويركز هذا التقدم المحقق في مجال زراعة الأشجار على إستراتيجية من بين ما ترمي إليه استبدال الأراضي المخصصة لزارعة الحبوب ذات المردود الضعيف بالأشجار المثمرة، إن المخطط الذي سمح ببعث النشاط الزراعي وتجديد الفضاء الريفي بفضل الموارد المستعملة لا يزال تأثيره على الإنتاج الزراعي خاضعا للتقلبات المناخية, وقد بلغ إنتاج الحبوب سنة 2007 ما مقدره 43 مليون قنطار مقابل 30 و23 مليون قنطار على التوالي في سنتي 2006 و2005. ورغم الأزمة المالية العالمية فقد عرف القطاع الفلاحي نموا جيدا خلال الموسم الفلاحي 2009/2008 والمعتمد أساسا على إنتاج الحبوب، حيث حقق هذا الأخير 61.2 مليون قنطار وهو أعلى مقدار من إنتاج منذ الاستقلال مقابل 17 مليون قنطار خلال الموسم الفلاحي 2008/2007، إن هذا الإنتاج الهائل وانخفاض أسعار الحبوب على مستوى الأسواق العالمية سمحا للجزائر بتقلص فاتورة الواردات بما في ذلك تلك المتعلقة بحليب من 1.5 إلى 2 مليار دولار، وقد

حققت هذه الأخيرة إلى نهاية أوت 2009 قيمة 602 مليون دولار مقابل 749 مليون دولار خلال نفس الفترة لسنة 2008 أي بانخفاض قدره 46.33٪، وقد انخفضت الواردات من المواد الغذائية عموما بمعدل 25٪ أي 4.1 مليار دولار خلال الثمانية أشهر من سنة 2009[26].

4-الأثر على قطاع الطاقة والمناجم: تميز وضع قطاع الطاقة والمناجم خلال فترة 2005 و2007 من حيث النمو بانخفاض يعود لأسباب متعلقة بالصيانة، إن نسب النمو المسجلة خلال هذه السنوات 2005 و2006 و2007 هي على التوالي 5.8٪ و-2.5٪ و0.9٪، وانعكس هذا الانخفاض في القطاع على معدل النمو الإجمالي للاقتصاد الوطني الذي عرف انعطافا كبيرا بسبب دور المحروقات في تشكيل القيمة المضافة، وقد بلغت الطاقة المتوفرة التي تمثل قيمة الإنتاج الوطني والواردات وتغير المخزون قرابة 180 مليون طن من مقابل النفط سنة 2007 مقابل 179.3 مليون طن من مقابل النفط سنة 2006 و180.6 مليون طن من مقابل النفط سنة 2005. أما الاستهلاك الإجمالي للطاقة الذي يمثل قيمة الاستهلاك النهائي والاستهلاك غير الطاقوي والاستهلاك الطاقوي فقد بلغ 39.4 مليون طن من مقابل النفط سنة 2007 مقابل 37.4 مليون طن من مقابل النفط سنة 2006 و36.2 مليون طن من مقابل النفط سنة 2005 وفيما يخص فرع المناجم، فقد عرف بصفة عامة ارتفاعات في الإنتاج جد كبيرة خلال السنوات من 2005 إلى غاية 2008[27]، وقد عرفت سنة 2007 بالخصوص تطورا في نشاط تنقيب واستغلال المعادن الثمينة والمعادن الأساسية والمعادن غير الحديدية على مستوى المواقع الجيولوجية، كما عرف نشاط الاستكشاف حيوية خلال هذه الفترة بفضل المناقصات التي أطلقها القطاع، وكذلك عرف إنتاج الكهرباء نموا قويا خلال هذه الفترة حيث أنجزت محطات كهربائية جديدة من أجل تلبية الاحتياجات الوطنية[28]. ورغم الأزمة المالية العالمية إلا أن هذه القطاع عرف نموا معتبرا حيث قدر بنسبة 7٪ في فرع الطاقة و9٪ في فرع المحاجر والمناجم، عرف قطاع الطاقة حركية نمو متواصل منذ سنوات عدة، بينما يخضع فرع المحاجر والمناجم إلى نمو قطاع البناء والأشغال العمومية، ولقد أكدت الحكومة على أن الجزائر ستبقي على مستوى الاستثمار العمومي كتعبير عن عدم تأثر برامج التنمية الشاملة التي انطلاقة منذ سنة 2001 بالأزمة المالية، بما فيها مستوى الاستثمار في قطاع الطاقة والمناجم، والذي يقدر بحوالي 78 مليار دولار أي بمعدل 20 مليار دولار في السنة الواحدة خلال الفترة 2013/2009.

ثالثا:الأثر على مستوى التجهيزات الهيكلية للعمران

لم تتأثر المشاريع التجهيزات الهيكلية للعمران بالأزمة المالية العالمية، وهذا واضح من خلال زيادة وتيرة انجاز وحجم هذه المشاريع خلال سنة 2009، باعتبارها سنة انتهاء من برنامج التكميلي لدعم النمو وبرامج الجنوب والهضاب العليا فترة 2009/2005، من أجل انطلاق في برنامج خماسي جديد للتنمية 2014/2010 والذي خصص له غلاف مالي قدر ب286 مليار دولار.

1-الأثر على مستوى الموارد المائية: منذ سنة 2000 أولت الحكومة مكانة الهامة للمياه حيث يتمثل الهدف المنشود في زيادة وتنويع قدرات تجميع المياه وتقليل من النقائص الموجودة في تزويد السكان بالماء الشروب وفي تعميم تطهير المياه المستعملة لفائدة الفلاحة وحماية البيئة وتمديد الأراضي المسقية وتحسين مؤشرات التسيير[29]، وهذا، ما تم القيام به بالفعل فقد وصلت نسبة التوصيل بشبكة التزويد بمياه الشرب في الوسطين الحضري والريفي على التوالي 98 ٪ و62٪ في سنة 2008 بعدما كانت 90 ٪ و47٪ في سنة 2000، كما بلغت نسبة التوصيل بشبكات التطهير 86٪ سنة 2008 بعدما كانت 73 ٪ سنة 2000[30]. وفي مجال التطهير، تم انجاز أشغال هامة لمكافحة صعود المياه في ولايتي ورقلة والوادى وتركيب العديد من محطة جديدة للتطهير وتصليح العديد من المحطات الأخرى في الجزائر العاصمة والطارف وبجاية وتيزي وزو مع نهاية سنة 2008. أما في مجال تسيير الشبكات وبالموازاة مع برنامج تصليح الشبكات، تم تركيب حوالي 675.000 عداد جديد مع نهاية سنة 2009، بهدف تخفيض التسربات والتشجيع على اقتصاد المياه، إن برنامج تحلية مياه البحر، الذي يبقى إحدى الحلول المميزة لرفع تحدى تقليص العجز المسجل في مجال التزويد بمياه الشرب، والذي يضم انجاز 13 محطة وتهيئتها، تعرف الأشغال فيه تقدما فعليا في الميدان، فقد شرع في تشغيل وحدة أرزيو منذ سنة 2005 ووحدة الحامة في سنة 2008، كما تم خلال الفترة 2008/2000 انجاز العديد من المنشآت، على غرار سد تاقصبت وتيشي حاف وكوديت أسردون وبنى هارون، وشروع في تنفيذ بعض المشاريع المهمة مثل مشروع "ماو" لفائدة الغرب الجزائري[31] ، ومشروع تمنراست–عين صالح. وبالرغم من الأزمة المالية العالمية إلا أن تجنيد الموارد المائية في تطور مستمر، حيث تم تشييد عدة منشآت مثل السدود، ومحطات تحلية مياه البحر ومحطات تصفية المياه القدرة وكذا أنظمة سقى السهوب، وقد

انتقل عدد سدود المستغلة على المستوى الوطني من 61 سد في نهاية 2008 إلى 71 سد سنة 2009[32]، وتأهيل 9 وحدات بسعة إضافية تقدر ب 1.3 مليار متر مكعب, عليه فقد تم رفع القدرة الكلية إلى 7.1 مليار متر مكعب، وارتفع معدل تزويد كل ساكن بالمياه الصالحة للشرب من 123 لترا سنة 1999 إلى 167 لترا سنة 2009، وتزويد يومي للمواطنين بالمياه الصالحة للشرب على مستوى المراكز البلدية الرئيسية تقدر ب70٪.

2-الأثر على مستوى البنى التحتية

سجلت المشاريع البنى التحية نموا معتبرا في سنة 2009 قدر ب11٪، وذلك بانطلاق وانجاز عدة مشاريع خلال هذه السنة، وهذا في ظل الأزمة المالية العالمية.

البنى التحتية الخاصة بالطرقات:لقد عرفت النسبة الطرق المنجزة، ارتفاع محسوس خلال الفترة 2009/2001، فقد انتقل طول الخط الذي تم انجازه من 1032 كلم سنة 2001 إلى 2896 كلم سنة 2009(وطني)،2685 كلم (ولائي)[33], وقد شهد طول الطرق المعبدة ارتفاعا محسوسا منذ سنة 2001 حيث ارتفعت أكثر من الضعف, كما شرع في عملية فك العزلة ابتداءا من سنة 2001 على السكان بإنشاء الطرق، وقد شملت هذه العملية 70.000 ساكن و400.000 ساكن سنة 2004، 800.000 ساكن سنة 2009، ومنذ سنة 2001، تم تخصيص 139 مليار دج تقريبا، منها أكثر من 30 مليار دج، في إطار مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي لبرامج الطرقات التي تجسدت في تسليم 285.5 كلم من الطرقات السريعة وإصلاح وتوسيع 4500 كلم وبناء 730 كلم من الطرق الجديدة وبناء 818 منشأة فنية وإصلاح 64 منشأة فنية أخرى، وفي مجال الصيانة يلاحظ بشكل عام أن الشبكة الرئيسية للطرقات (الطرق الوطنية والولائية) في حالة جيدة نسبيا لكن بالمقابل، تطرح الطرق البلدية مشاكل كبيرة، وخلال السنوات الأخيرة كرست الجزائر أكبر جزء من جهودها للصيانة ولتدعيم شبكتها للطرق كما يلاحظ تقدم في انجاز مشروع الطريق السريع شرق-غرب الذي يبلغ طوله 2400 كلم، والمقرر إتمامه مع آفاق 2010، وطرق سريع بومرداس-تيبازة، والتفكير في تحويل الطريق العابر للصحراء إلى طريق إفريقي، ولم تعرف كل هذه المشاريع تأثر بالأزمة المالية العالمية بالعكس فقد عرفت سنة 2009 الرفع من وتيرة انجازها.

البنى التحتية الخاصة بالسكك الحديدية: تتضمن الشبكة الجزائرية للسكك الحديدية 4250 كلم وتتكون من شبكة جانبية بطول 1028 كلم، وتمتد من الشرق إلى الغرب على طول

الشريط الشمالي للبلاد من الحدود التونسية إلى الحدود المغربية مع ربطها لأهم الموانئ التجارية العشرة والمناطق الصناعية وتربط 4 مداخل شمال–جنوب أيضا أهم مدن الهضاب العليا ويربط خط منجمي متخصص عنابة بتبسة[34]. وفي مجال المنشآت الجديدة بالسكك الحديدية فانه يوجد مشاريع طور الانجاز وأخرى قد تم انجازها وتتمثل بإنشاء خطوط جديدة وبعصرنة الطرق الموجودة وتجهيزها بالكهرباء ومضاعفتها على حد سواء بشكل يؤمن سرعة سير تقدرب160 كلم/سا، وقد تم بالفعل انطلاق تشغيل هذه القطارات الحديثة في ماي 2009، كما تعرف الأشغال مترو الجزائر تقدما ملحوظا[35]، وذلك في ظل الأزمة المالية العالمية.

البنى التحتية الخاصة بالموانئ: يخضع الاقتصاد الجزائري بقوة في تعاملات مع الخارج لهذا تحتل المنشآت القاعدية المنائية مكانة إستراتيجية في تنمية البلاد، لأن 90 ٪ من الواردات تمر عبرها وأن نمو قطاع الصيد يتوقف عليها، كما أنها تشكل عامل دفع لقطاعات النشاط الأخرى كالسياحة والتجارة والنقل، وتتكون من 36 ميناء. وتعتبر هذه القدرات في هذا الوقت غير كافية ويتطلب تكييفها مع المقتضيات الجديدة لتوحيد الحمولات وحجم البواخر الجديدة، حيث لا ينبغي إغفال أن الموانئ الجزائرية اشتهرت بأنها الأقل نجاعة في حوض البحر المتوسط، من حيث العصرنة والتسيير وتكييف تنظيميها مع زيادة التدفقات[36]، لهذا تم خلال الفترة 2009/2001 صيانة وترميم 41 منشأة منائية، كما تم القيام بعملية تأهيل كبيرة وذلك بانجاز05 موانئ صيد وتوسيع 06 منشآت قاعدية وتعزيز مرافئ 06 موانئ تجارية وحماية 8 سواحل وانجاز نهائي الحاويات في ميناء جن جن الذي يعتبر الأحدث ومن بين أكبر الموانئ الجزائرية في قلب المغرب العربي، ويفتح بطاقاته التي تبلغ 4.5 مليون طن آفاقا كبيرة لكي يلعب دورا بارزا في البحر البيض المتوسط، ويشكل ميناء جافا بالنسبة للبلدان المعزولة في الضفة الجنوبية للصحراء، ويجعل ربطه الجيد بشبكة الطرق والسكة الحديدية ورقة رابحة بامتياز في تنمية المبادلات التجارية الخارجية. وفي الجزائر ترى مصادر من القطاع الخاص أن تكاليف عدم فعالية ميناء الجزائر تحتل وحدها سنويا 200 مليون، لهذا تم مؤخرا في إطار شراكة الجزائرية الإماراتية منح مؤسسة دبي للموانئ تسيير ميناء الجزائر، ولم تتأثر كل هذه المشاريع إثناء انجازها بالأزمة المالية.

البنى التحتية الخاصة بالمطارات: لقد شرع القطاع في برنامج واسع لتأهيل المنشآت القاعدية وفق المقتضيات الأمنية للمنظمة الدولية للطيران المدني، وتفرض المعايير الدولية أن يتم تعزيز مدارج المطارات كل 10 سنوات، ولم يتم تصليح عدد من هذه المنشآت القاعدية منذ الثمانينيات، لهذا فمنذ سنة 2000 إلى غاية سنة 2009 شرع في برنامج للصيانة والترميم والتعزيز والتكييف والتطوير25 منشأة مطارية بحيث استفادت 08 أرضيات من عمليات الصيانة والإصلاح الكبيرة (8 مطارات)، وقد تواصلت عملية مطابقة المطارات وفقا للقوانين الدولية، وشملت ستة مطارات، كما تم القيام بتعزيز وتكييف وانجازات جديدة ل17 مطار صغير وأيضا تأهيل كل المنشآت القاعدية الموجودة، وأصبحت الجزائر اليوم تتوفر على شبكة من 52 مطار من بينها 30 مطار مفتوح للنقل الجوي، ومن بين 30 مطار 12 ذو قيمة مرتبة دولية و10 مطارات وطنية، وتستقبل مطارات الجزائر وهران وقسنطينة وعنابة حاليا 88٪ من حركة المسافرين الدوليين ووطنيين وبلغ عدد المسافرين 4 مليون مسافر مقابل نصف العدد في المغرب الذي له نفس عدد السكان تقريبا[37]، ونظرا لشاسعة الإقليم ولعزلة بعض المناطق في الجنوب الكبير يلعب النقل الجوي دورا حيويا في نقل البضائع والأشخاص، ولا يزال هذا الدور في تزايد اتجاه الخارج بالنسبة للمواد ذات القيمة المضافة العالية أو السريعة التلف، وتمثل كحجم1٪ من البلدان شمال البحر الأبيض المتوسط في حين تمثل في شكل قيم مالية ما يعادل 15٪ من المبادلات بين الضفتين، ولم تتأثر كل هذه المشاريع والانجازات بالأزمة المالية العالمية التي يتخبط فيها العالم.

خلاصة:

لقد بقيت الآثار الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد الجزائري محدودة نسبيا بفعل وضعية مالية ونقدية داخلية وخارجية المريحة التي كانت ولازالت تمر بها الجزائر من خلال مجموعة عوامل مثل توفرها على احتياطات الصرف كبيرة قدرت مع نهاية 2008 ب143.1 مليار دولار، والتي تمكنها من تغطية ثلاث سنوات من الواردات، وحذر في توظيفها وابتعاد عن المخاطرة، وذلك بتوظيفها في شراء سندات الخزينة بنسبة 90 ٪، وليس على شكل أسهم وسندات في الأسواق المالي، وإلى سياسة تسريع تسديد الديون الخارجية التي باشرتها منذ سنة 2004 إلى غاية سنة 2006، حيث تم تسديد 16.7 مليار دولار في ظرف سنتي فقط، ولقد كانت لها انعكاسات جد ايجابية على السيولة المالية للجزائر، كما

سمح بتجنب خيارات السياسة الاقتصادية للتأثيرات الخارجية, وبأخص مع ظهور الأزمة المالية العالمية، وتوفر الجزائر على فوائض المالية معتبرة في صندوق ضبط الإيرادات قدرت مع نهاية سنة 2008 ب 4000 مليار دج، والتي بإمكانها امتصاص عجز ميزانيات لمدة لا تقل عن سنتين، مما سمح لها في استمرار في انجاز وتنفيذ برامج التنمية الشاملة المبرمجة في برنامج التكميلي لدعم النمو وبرامج الجنوب والهضاب العليا فترة 2009/2005، وتوفر سيولة كبيرة لدى البنوك الجزائرية بسبب الإجراءات المطبقة من الحكومة التي سمحت لها بمضاعفة رأسمالها بمرتين في الفترة 2009/2007، وهذا ما يسمح لها في استمرار في تمويل المشاريع التجارية والاستثمارية بدون أي عناء، بإضافة إلى عدم وجود الارتباط قوي بين النظام المالي والمصرفي الجزائري والأسواق والمؤسسات المالية العالمية، مما جعل هذا النظام في مأمن من التقلبات المالية الناتجة عن الأزمة المالية العالمية، فالخسائر التي يمكن أن تلحق بالبنوك والمؤسسات المالية وكذا القطاع الخاص الذين يتعاملون مع السوق الأمريكية ومع كل الأسواق التي لحقتها أضرار أزمة الرهون العقارية تبقى غير مهمة. ومن الناحية التجارية نجد أن صادرات الجزائر تتكون في أغلبها من صادرات المحروقات، وهي شهدت تباطؤ بفعل تناقص مستوى الطلب العالمي على البترول بسبب حالة الركود الاقتصادي الذي عرفتها كثير من الدول المتقدمة وتباطؤ النمو في كلا من الصين والهند، مما أدى إلى انخفاض أسعار البترول، وتشير بعض توقعات إلى أن سعر البترول سوف يتراوح بين 60 و70 دولار خلال هذه الأزمة، ولهذا لن يكون لها أي تأثير حسب ما صرح به الوزير الأول بأن الجزائر بإمكانها أن تقاوم لمدة 5 سنوات، حتى وان انخفضت أسعار النفط إلى أقل من 37 دولار، أما من حيث الواردات فان انخفاض أسعار المنتجات في الأسواق الدولية لم يكن ينعكس على السوق الجزائرية بسبب لجوء السلطات النقدية إلى تخفيض قيمة الدينار للتأثير على الواردات ومن ثم الإبقاء على فاتورة الاستيراد على الأقل عند مستواها السابق.

المراجع:

1- المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، تقرير آفاق الظرف الاقتصادي و الاجتماعي لسنة 2009، ديسمبر 2009.

2- المديرية العامة للجمارك، تقرير حول التوازنات الخارجية للاقتصاد الوطني للسنوات 2005-2006-2007-2008، جانفي 2009.

3- المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، تقرير الوضع الاقتصادي والاجتماعي للأمة 2005-2006-2007، أكتوبر 2008.

4- مصالح الوزير الأول، مدى تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية من سنة 2004 إلى سنة 2009، الجزائر، نوفمبر 2008.

5- القانون المالية للسنة 2009 الصادر بتاريخ 2008/12/28.

6- جريدة الشروق، الصادرة بتاريخ 10 جوان 2009.

7- مصالح رئاسة الحكومة، برنامج الحكومة، ماي 2004.

8-عبد الرحمان مغاري، انعكاسات الأزمة المالية على الاقتصاد الجزائري، ملتقى دولي حول الأزمة المالية الدولية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 20-2009./10/21

9-عماري عمار، الأزمة المالية وتداعياتها على بعض مؤشرات الاقتصاد الجزائري، ملتقى دولي حول الأزمة المالية الدولية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 20-2009/10/21.

10-مصيطفي عبد اللطيف، الوضعية النقدية ومؤشرات التطور المالي في الجزائر، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 10، 2008.

11- الفكر البرلماني، برنامج الحكومة أمام مجلس الأمة، العدد 06، الجزائر، جويلية 2004.

12- جريدة الخبر، الصادرة بتاريخ 28 ماي 2009.

13- جريدة الخبر الصادرة بتاريخ 17 جويلية 2009.

14- مصالح الوزير الأول، مقارنة تطور التنمية البشرية، الجزائر، نوفمبر 2008.

15- بنك الجزائر، تقرير حول الوضع النقدي والمالي، الجزائر، جانفي 2008.

-16Abdelrahmi Bessaha. Le rôle des réserves de change. Algérievisions.com/content/view/117/28.

17 -Algérie.Actudz.com/article1871htlm.Algérie:Laksaci explique le placement des réserves de change dans sa réponse aux députés.Mercredi 7 novembre 2007.

18 -Smaïl Boughazi.La tribune. Quotidient algérien.L'Algérie fera face à la crise financière mondiale. 23-09-2008.

[1]- المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، تقرير آفاق الظرف الاقتصادي و الاجتماعي لسنة 2009، ديسمبر 2009، الجزائر، ص:1 .

[2]- جريدة الخبر، الصادرة بتاريخ 28 ماي 2009، ص:24.

[3]- المديرية العامة للجمارك، تقرير حول التوازنات الخارجية للاقتصاد الوطني للسنوات 2005-2006-2007-2008، جانفي 2009،ص:5.

[4]- المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، تقرير آفاق الظرف الاقتصادي و الاجتماعي لسنة2009، مرجع سبق ذكره، ص:3 .

[5]- المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، تقرير الوضع الاقتصادي و الاجتماعي للأمة 2005-2006-2007، أكتوبر 2008، ص:10.

[6]- نفس المرجع السابق، ص:12.

[7]- بنك الجزائر، تقرير حول الوضع النقدي والمالي، الجزائر، جانفي 2008 ، ص:25 .

[8]- مصالح الوزير الأول، مدى تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية من سنة 2004 الى سنة 2009، الجزائر، نوفمبر 2008، ص:4 .

[9]- المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، تقرير آفاق الظرف الاقتصادي و الاجتماعي لسنة2009، مرجع سبق ذكره، ص:1 .

[10]Algérie. Actudz.com/article1871htlm. Algérie :Laksaci explique le placement des réserves de réponse aux députés. Mercredi 7 novembre 2007. change dans sa
- عبد الرحمان مغاري، انعكاسات الأزمة المالية على الاقتصاد الجزائري، ملتقى دولي حول الأزمة المالية الدولية، جامعة [11]فرحات عباس، سطيف، 20-09/10/21، ص6.
[12]- بنك الجزائر، تقرير حول الوضع النقدي والمالي، مرجع سبق ذكره، ص:31.
- المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، تقرير الوضع الاقتصادي و الاجتماعي للأمة 2005-2006-2007، مرجع [13]سبق ذكره، ص:8.
[14]- القانون المالية للسنة 2009 الصادر بتاريخ 2008/12/28، ص:16.
- عماري عمار، الأزمة المالية وتداعياتها على بعض مؤشرات الاقتصاد الجزائري، ملتقى دولي حول الأزمة المالية الدولية، [15]جامعة فرحات عباس، سطيف، 20-2009/10/21.، ص 11
- المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، تقرير آفاق الظرف الاقتصادي و الاجتماعي لسنة2009، مرجع سبق ذكره، [16]ص:8.
- المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، تقرير آفاق الظرف الاقتصادي و الاجتماعي لسنة 2009، مرجع سبق ذكره، [17]ص:9 .
Abdelrahmi Bessaha. Le rôle des réserves de change.
[18]-Algérievisions.com/content/view/117/28.
- المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، تقرير الوضع الاقتصادي و الاجتماعي للأمة 2005-2006-2007، مرجع [19]سبق ذكره، ص:15.
- المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، تقرير آفاق الظرف الاقتصادي و الاجتماعي لسنة 2009، مرجع سبق ذكره، [20]ص:9.
- المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، تقرير الوضع الاقتصادي و الاجتماعي للأمة 2005-2006-2007، مرجع [21]سبق ذكره، ص:17.
- المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، تقرير الوضع الاقتصادي و الاجتماعي للأمة 2005-2006-2007، مرجع [22]سبق ذكره، ص:17.
- مصيطفي عبد اللطيف، الوضعية النقدية ومؤشرات التطور المالي في الجزائر، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 10، 2008، [23]ص 126.
[24]Smaïl Boughazi. La tribune. Quotidient algérien.. L'Algérie fera face à la crise financière mondiale. 09-2008 ; P10
- المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، تقرير آفاق الظرف الاقتصادي و الاجتماعي لسنة2009، مرجع سبق ذكره، [25]ص:18.
- المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، تقرير آفاق الظرف الاقتصادي و الاجتماعي لسنة 2009، مرجع سبق ذكره، [26]ص:19.
[27]- جريدة الخبر الصادرة بتاريخ 17 جويلية 2009، ص:10.
- المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، تقرير الوضع الاقتصادي و الاجتماعي للأمة 2005-2006-2007، مرجع [28]سبق ذكره، ص:21 .
[29]- الفكر البرلماني، برنامج الحكومة أمام مجلس الأمة، العدد 06، الجزائر، جويلية 2004، ص38-40 .
[30]- مصالح الوزير الأول، مقارنة تطور التنمية البشرية، الجزائر، نوفمبر 2008، ص:10.
[31]-المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، حصيلة سنوات 2005-2006-2007، مرجع سبق ذكره، ص:81
- المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، تقرير آفاق الظرف الاقتصادي و الاجتماعي لسنة 2009، مرجع سبق ذكره، [32]ص:20 .
[33]-مصالح الوزير الأول، مدى تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية، مرجع سبق ذكره، ص:11
[34]- مصالح الوزير الأول، مقارنة تطور التنمية البشرية،مرجع سبق ذكره، ص:8 .
[35]-جريدة الشروق،الصادرة بتاريخ 10جوان 2009،ص:24 .
[36]-مصالح الوزير الأول، مدى تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية، مرجع سبق ذكره، ص:13
[37]- مصالح الوزير الأول، مقارنة تطور التنمية البشرية، مرجع سبق ذكره، ص:14 .